مجلة بحوث كلية الآداب
جامعة المنوفية

البحث
٢

الملامح البنائية لعلاقة الفلاح بالأرض

دراسة ميدانية فى قرية مصرية

إعداد

د / محيي شحاته سليمان

أستاذ علم الإجتماع المساعد

بقسم الإجتماع – كلية الآداب – جامعة المنوفية

محكمة تصدرها كلية آداب المنوفية

العدد الثانى والستون يوليو ٢٠٠٥

web site: http // : www.menofia. edu. eg *** http : // Art.menofia . edu. eg

مقدمة :

شهد المجتمع المصري منذ سبعينات القرن العشرين، مجموعة من التحـولات التاريخيـة التي طرأت على أنساقة الاجتماعية الرئيسة وفي مقدمتها النسق الاقتصـادي، والتـي ظهـرت تجلياتها العيانية ، في تبني الدولة لسياسات اقتصادية جديدة في إطار التكيف مع النظام الرأسمالي العالمي. وقد انعكست آثار هذه التحولات على القطاع الريفي للمجتمع المصري، ومـا يشـتمل عليه هذا القطاع من أشكال مختلفة للتفاعل الاجتماعي الإنساني، والتفاعل مـع عناصـر البيئـة الطبيعية وفي القلب منها الأرض الزراعية.

واتصالاً بذلك، فإن الفكرة الأساسية للبحث الراهن، تقوم في ضوء التحولات البارزة التي طرأت على علاقة الفلاح المصري بالأرض الزراعية، والوعي بما تنطوي عليه هذه التحـولات من مخاطر اقتصادية واجتماعية وسياسية تهدد الأرض الزراعية والمجتمع المصري معاً. وعلى هذا الأساس، يهدف هذا البحث إلى الوقوف على الصفات والمواصفات المكتسـبة التـي تميـز الرابطة القائمة بين الفلاح وأرضه الزراعية في مجتمع محلي قروي، وذلك من خـلال التحليـل السوسيولوجي المتعمق، لأوضاع الأرض الزراعية بوصفها قيمة اجتماعية، والأشـكال السـائدة لاستغلالها، وطرق تداولها وما تنطوي عليه من مضامين اجتماعية طبقيـة وثقافيـة، والفنـون الإنتاجية المستخدمة في النشاط الزراعي، وأوضاع الثقافة الزراعية السائدة في القرية.

وتأتي أهمية موضوع هذا البحث في ضوء مبررات موضوعية نوردها فيما يلي :

١- خطورة الظاهرة وحدتها، حيث تشير الشواهد الواقعية إلى أن ثمة خلل واضح في علاقـة الفلاح المصري بالأرض الزراعية، ولعل ما يوضح ذلك ما جاء بنتائج الدراسات السابقة التي أجريت عن الظاهرة ، والتي تشير إلى التناقض والتداخل بين أبعـاد هـذه العلاقـة ومخاطرها. (١)

٢- أن الأرض الزراعية تحتل أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع المصري، فهي الساحة الرئيسـة للعمل الإنساني في هذا المجتمع؛ كما أن ملكيتها لازالت عاملاً بنائيًا فاعلاً فـي صـياغة وتشكيل البناء الطبقي وبناء القوة في القرية المصرية.

٣- على الرغم من أن هذا البحث يجري بمجتمع محلي قروي، إلا أن ما سوف يخرج به من نتائج من شأنه أن يسهم مع غيره من بحوث أجريت عن الظاهرة في مجتمعـات محليـة قروية أخرى بالمجتمع المصري، في الوصول إلى تعميمات عن طبيعتها ومحدداتها تعين على التوصل إلى القوانين التي تحكمها وتمكن من التنبؤ بمصاحباتها المستقبلية من ناحية، وتثري المعرفة السوسيولوجية المتصلة بها من ناحية ثانية.

أولاً :- صياغة مشكلة البحث :-

١ – الخلفية النظرية :-

تحتل دراسة المجتمعات الريفية مكانة بارزة في الأدبيات السوسيولوجية المعاصرة، ففي التيار الوضعي المثالي في علم الاجتماع، سعى أنصار النظرية البنائية الوظيفية إلى تحليل المجتمعات الريفية بوصفها مجتمعات تقليدية متحولة من حالة التجانس إلى حالة التباين. وفي ضوء هذه النظرية جرى دراسة الأزمات التي تتعرض لها المجتمعات المحلية الريفية، على أساس أن هذه المجتمعات تمثل نسقاً اجتماعياً يسعى إلى تحقيق التكيف الذاتي لمواجهة ما يعتريه من تحديات بنائية، ولتحقيق غاية نهائية هي تكامل هذا النسق واستقراره من خلال آليات معينة من أهمها: القيادة المحلية النشطة، والمؤسسات التربوية القائمة، ودور القيم الاجتماعية السائدة، بوصفها الضابط الرئيسي والموجه الأساسي لسلوك الأفراد داخل النسق[٢]. وفي هذا السياق، ناقش أنصار النظرية البنائية الوظيفية العوامل التي من شأنها تدعيم استقرار المجتمع المحلي الريفي، وقد أكدوا في هذا الصدد على ما أطلقوا عليه "الوظائف الجديدة" التي يبتدعها النسق المحلي لتحقيق تكيفه مع ما يعتريه من مشكلات بنائية، مثل عملية توحد القرويين وتكاملهم لمواجهة أزمات النسق المحلي، والاهتمام بالزراعة، وتطوير ميادين جديدة لإنتاج وسائل الحياة، وإشاعة الإدراك بطبيعة المشكلات السائدة بالنسق الريفي [٣] .

كما طرح أنصار نظريات التحديث الغربية تصورات مختلفة حول المجتمعات المحلية الريفية في بلدان العالم الثالث، ولكن ما يميز هذه التصورات ويؤلف بينها، أنها تنطوي على موقف نظري موحد، ينطلق من أرضية وضعية مثالية؛ حيث اتفقت هذه النظريات على أن المجتمعات المحلية الريفية في العالم الثالث، هي مجتمعات ذات أبنية تقليدية سواء على المستوى البنائى الاجتماعي أو على المستوى الثقافي، وأن تحول هذه المجتمعات يمكن أن يتم في إطار عملية تحديث المجتمع القومي وبفعل آليات للتغير تتفاوت بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي وثقافي، في ضوء توجه إيديولوجي منحاز للغرب الرأسمالي، يتجاهل طبيعة العلاقات التاريخية بين المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمجتمعات النامية، ودور هذه العلاقات في تأجيل تحول الأخيرة نحو التحديث، وبروز المشكلات البنائية التي تعاني منها هذه المجتمعات بصفة عامة والقطاعات الريفية منها بصفة خاصة. وفي هذا الإطار، قدم أنصار نظريات التحديث الغربية، تصورات حول الشروط اللازمة لتحقيق عملية تحديث المجتمعات المحلية الريفية، وكيفية معالجة ما بها من مشكلات وأزمات بنائية بما فيها مسألة العلاقة بالأرض، بوصفها أحد الموارد الطبيعية الرئيسة في هذه المجتمعات. ولعل أهم هذه الشروط في نظرهم، تقليص دور العسكريين في رسم سياسات التنمية، وتحقيق إصلاحات في المجال الزراعي، والاستغلال الأمثل للمصادر البشرية في الريف، وتشجيع الصناعات الصغيرة في الوحدات القروية، فضلاً عن إشاعة قيم الديمقراطية وتنشيط المشاركة السياسية [٤].

كما اتجه المشايعون للاتجاه الأمبيريقي في علم الاجتماع، إلى دراسة المجتمعات المحلية الريفية، في ضوء افتراض أساسي مؤداه، أن كل ما لا يخضع للاختبار التجريبي وكل ما لا تحس به الذات الباحثة يعتبر باطلاً، وأن دراسة الأجزاء من الواقع يفضي إلى جمع عدد من الوقائع المتصلة به، دون الدخول في تفصيلات نظرية. وعلى هذا الأساس، أجريت العديد من الدراسات والبحوث الميدانية حول مشكلات المجتمعات المحلية الريفية.ولكن ما يميز هذه الدراسات وتلك البحوث، هو تناولها لموضوعات بحثية معزولة عن محدداتها البنائية وسياقها الاجتماعي الثقافي التاريخي، بزعم عدم التحيز لإطار فكري نظري معين [٥].

لقد استخدمت النظريات القائمة في إطار التيار الوضعي المثالي، في توجيه البحوث والدراسات الميدانية التي أجريت عن مشكلات وقضايا المجتمعات المحلية الريفية على المستوى العالمي وعلى المستوى المحلي،[٦] إلا أن معظم هذه البحوث والدراسات، كان جل اهتمامها تقديم وصف سطحي للظاهرات التي أنصبت عليها، ناهيك عن عدم التمييز بين ما هو أولى وما هو ثانوي منها، فضلاً عن أنها لم تطرح حولها تفسيرات بنائية تاريخية متعمقة، ولم تأخذ في اعتبارها السياق البنائي الشامل الذي تقع فيه هذه الظاهرات، مما حال دون الوقوف على حقيقة المشكلات القائمة بالمجتمعات المدروسة ومحدداتها البنائية؛ كما هو الحال في دراسة Joseph Wanger حول "العوامل الاجتماعية المؤثرة على قرارات الفلاحين للتكيف مع الدعوة للحفاظ على الأرض الزراعية [٧]"والتي حاول فيها الإجابة على سؤال محوري مؤداه، لماذا يعزف العديد من الفلاحين عن تبني الإجراءات التي من شأنها الحفاظ على الأرض الزراعية في ولاية آيوا الأمريكية.؟ والتي خرج منها بمجموعة من النتائج، لا تعدو أن تكون وصفاً وتحليلاً سطحيين للظاهرة موضوع الدراسة. وأيضا دراسة Dauglas & Smith، التي انصبت على دراسة التحولات التي طرأت على نظام الزراعة الأمريكية وانعكاساتها على المزارع بوصفها وحدات اجتماعية اقتصادية، ومدى تأثيرها على استقرار النسق الاقتصادي الاجتماعي. وقد تناول الباحثان في هذه الدراسة، الديناميات الصغرى، التي تقوم في ضوئها عملية التحول البنائي لنظام المزرعة، وموقف الفلاحين من هذه التحولات. وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج، التي تعكس تأثير التوجه الوظيفي الذي انطلقت منه؛ فقد كان من أبرز هذه النتائج، تباين مواقف الفلاحين من التحولات التي طرأت على نظام الزراعة، وأن هذا التباين مرجعة تباين قدرات الفلاحين على التكيف مع النسق المتغير[٨].

وعلى مستوى الدراسات المحلية، يمكن الإشارة إلى دراسة "سافيناز مصطفى" والتي تهدف إلى التعرف على العوامل الذاتية المؤثرة في مدى تقبل الأفراد للتكنولوجيا الزراعية الصغيرة، والآثار المترتبة على استخدام التكنولوجيا في الزراعة المصرية، انطلاقاً من التوجه النظري البنائي الوظيفي[٩] . وكذلك دراسة "سونيا محيي الدين" التي سعت إلى التعرف على طبيعة العلاقات القائمة بين درجة استخدام المزارع للمكينة الزراعية وبين متغيرات اجتماعية اقتصادية مثل حجم الأسرة ونمطها، وحجم الحيازة

الزراعية، ومساهمة المرأة في العمل، وطبيعة اتجاه الآباء نحو تعليم الأبناء، ودرجة الرضا عن الميكنة الزراعية [١٠] . ودراسة "نيللي فرج" حول نشر واستخدام الآلات الزراعية بين الزراع المصريين، والتي سعت إلى التعرف على رأي متخذي القرارات الخاصة باستخدام الميكنة في بعض مجالات النشاط الزراعي بإحدى قرى محافظة الشرقية، والتعرف على مدى تجانس/عدم تجانس اتجاهات متخذي هذه القرارات، وذلك في ضوء مجموعة من المتغيرات مثل، المستوى التعليمي للأسرة، وحيازة الأجهزة المنزلية الحديثة وغير ذلك من متغيرات تعد ثانوية في الكشف عن طبيعة الظاهرة [١١] . كما أجريت العديد من الدراسات التي تناولت الأسرة الريفية، والتنمية الريفية، انطلاقاً من التيار المثالي في علم الاجتماع، وهي لا تختلف في طبيعية نتائجها عن الدراسات الأخرى التي انطلقت من نفس التيار، ويكفي الإشارة في هذا الصدد إلى دراسة "عبد الرحيم تمام"، حول مظاهر التغير الأسري في مواجهة مشكلة الأمية [١٢] . ودراسة "آمال السيد" حول المشاركة الشعبية في البرنامج القومي للتنمية الريفية [١٣].

وفي إطار الاتجاه المادي النقدي في علم الاجتماع، تمت دراسة المجتمعات الريفية، وقد قدمت المادية التاريخية – في هذا الصدد، إسهامات هامة لعبت دوراً كبيراً في تأسيس تيار نظري بارز في علم الاجتماع الريفي، سعى منذ البداية إلى تحليل المجتمع الريفي الأوروبي وخصائصه، ودراسة الفلاحين في ضوء علاقات القوة السائدة في التكوين الاجتماعي الاقتصادي الرأسمالي، وعلى أساس أن الفلاحين يشكلون المنتجين الذين يخضعون للاستغلال في هذه العلاقات [١٤]. كما أكدت التحليلات المادية التاريخية على الأسس المادية الموضوعية التي تشكلت في ضوئها مشكلات المجتمع الريفي بصفة عامة، وعلى اعتبار أن هذه المشكلات بما فيها تلك التي تتصل بموقف الفلاحين من الأرض الزراعية والفنون الإنتاجية المستخدمة في الزراعة نتاجات بنائية تاريخية في تكوينات اجتماعية اقتصادية محددة تاريخياً[١٥].

وقد انعكست هذه التحليلات على دراسة المجتمعات الريفية في العالم العربي، فيما نجده في تصورات ماركس Marx عن النظام الشرقي أو النظام الآسيوي، والتي طورها في أفكاره عن أسلوب الإنتاج الآسيوي وطبيعة العلاقة التاريخية بين الفلاحين والدولة في المجتمعات الآسيوية، وأشكال الملكية، وطبيعة بناء القوة، وموقع الفلاحين في هذا البناء، وأشكال الإنتاج وعمليات توزيع الفائض [١٦] .

إلا أن الإسهامات النظرية المادية التاريخية قد خضعت لانتقادات حادة سواء من جانب مفكريها أو من أنصار الاتجاهات النظرية الأخرى، مما أدى إلى ظهور محاولات تطوير مقولاتها النظرية وإسهاماتها المنهجية، وهو ما ظهر في الأدبيات الفينومينولوجية، ونظرية التبعية، والإسهامات التي قدمها أنصار نظرية الهيكلة الريفية أو إعادة البناء الريفي. لقد لعبت الفينومينولوجية الماركسية بوصفها اتجاهاً يقوم على المزاوجة بين الماركسية من جانب والفينومينولوجية من جانب آخر، دوراً كبيراً في تطوير التصورات

المادية التاريخية حول المجتمعات الريفية وتطوير مسار البحث العلمي لبحوث الريف. وفي هذا الصدد، طرح أنصار هذا الاتجاه مجموعة من التصورات الهامة عن المجتمعات الريفية ومشكلاتها البنائية وخاصة ما يتصل بخصائص هذه المجتمعات، وكيفية تحسين الظروف التي يعيش في ظلها القرويين وتطوير علاقتهم بالأرض الزراعية، اعتماداً على الفهم الفينومينولوجي لأشكال التفاعل الاجتماعي في هذه المجتمعات والظاهرات التي تجري بها، من خلال ما أطلقوا عليه البحوث التقويمية، والتي أثبتت كفاءتها في دراسة المشكلات المعقدة في المجتمعات الريفية، وبصفة خاصة تلك التي تتصل بالأبعاد الذاتية للشخصية القروية [١٧] .

أما نظرية التبعية فقد طرح أنصارها مقولات هامة حول النظام الرأسمالي العالمي والعلاقة بين مركز هذا النظام ومحيطه، وانعكاساتها على البني الاقتصادية الاجتماعية للبلدان المحيطية. وفي ضوء هذه المقولات النظرية قامت دراسة مشكلات المجتمع الريفي، بوصفها نتاجات مصاحبة للعلاقة غير المتكافئة بين مركز النظام العالمي والمجتمعات المحيطية. وفي هذا الصدد اهتم أنصار هذه النظرية، بدراسة أشكال الاستغلال الزراعي في البلدان المحيطية، والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للفلاحين، وبناء العلاقات القائمة بالمجتمعات المحلية الريفية، والتحولات التي طرأت عليها [١٨] .

كما نالت المجتمعات المحلية الريفية ومشكلاتها مكانة هامة في تحليلات أنصار نظرية الهيكلة الريفية أو أعادة البناء الريفي Rural Restructuring ، التي قامت بفضل إسهامات مجموعة من الباحثين، الذين اتخذوا من مقولات نظرية التبعية والاقتصاد السياسي والتاريخ منطلقاً لتصوراتهم حول التطورات التي طرأت على الصعيد العالمي وانعكاساتها على المجتمعات الريفية. وقد سعى أنصار هذه النظرية إلى وصف وتحليل التحولات التي طرأت على المجتمعات المحلية الريفية وخاصة في بلدان العالم الثالث، وأثرها على علاقة الفلاحين بالأرض الزراعية والنشاط الزراعي، وأشكال الاستغلال الزراعي وحالة البناء الأسري، وتحلل أنماط الإنتاج التقليدية، والتغيرات التي طرأت على أنماط حياة المزارعين، والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمعات المحلية الريفية، وتحليل العلاقات القائمة بين السياسات الجديدة التي تبنتها الحكومات المركزية في إطار التكيف مع الرأسمالية العالمية، وانعكاساتها على مجمل الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في المجتمعات الريفية[١٩].

لقد ساهم الاتجاه المادي النقدي بمداخله النظرية المختلفة في تطوير الأطر النظرية المفاهيمية Theoratical Conceptual Framework الملائمة لدراسة الأبنية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في المجتمعات الريفية، وقد أسهم هذا الاتجاه في توجيه الباحثين المعنيين بدراسة مشكلات هذه المجتمعات، نحو اختيار موضوعاتهم البحثية استنادًا إلى مبررات موضوعية محددة، وتبني استراتيجيات منهجية ملائمة في تناول هذه الموضوعات، من منظور يتجاوز مجرد الوصف السطحي والظاهري لهذه الموضوعات البحثية، سعياً

للوقوف على العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها. ففي دراسته "التكنولوجيا والقوة والدولة في مجتمع زراعي معقد [٢٠]. والتي أجراها "جوبتا آخل" Gupta Akhil على قرية بشمال الهند، سعى الباحث إلى اختيار مجموعة من التساؤلات حول، مدى تغلغل التكنولوجيا في النشاط الزراعي بالقرية الهندية، ودور العوامل الاجتماعية الاقتصادية والثقافية في مدى استخدام تكنولوجيا الزراعة، ودور الدولة في تشكيل السياسة الزراعية، والنتائج المصاحبة لاستخدام التكنولوجيا الزراعية على أنماط الحياة بالقرية، وموقف الفلاحين من الواقع بما في ذلك موقفهم من النشاط الزراعي والأرض الزراعية. وفي ضوء التوجه المادي التاريخي للباحث، قدم وصفاً تحليلياً لنمط الإنتاج السائد بالمجتمع الهندي، وانعكاسه على القرية الهندية، والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للقرويين، والخيارات المطروحة في مجال استخدام تكنولوجيا الزراعة. كما حلل مواقف القرويين من النشاط الزراعي والأرض الزراعية في ضوء السياسات الاقتصادية السائدة بالمجتمع الهندي، والقوى الاجتماعية المؤثرة في صياغتها موضحاً دور أغنياء الفلاحين والبورجوازية المحلية والجهاز البيروقراطي للدولة في تشكيلها، وأثر الموقع الطبقي للفلاحين في تحديد مواقفهم من النشاط الزراعي واستخدام التكنولوجيا الزراعية والأرض.

وفي دراسته "المنظمات غير الحكومية والتنمية الريفية في اندونيسيا" سعى "كوبن" Mike Coppin إلى إلقاء الضوء على مشكلات التنمية الريفية في إندونيسيا وعلاقتها بأزمة النظام الاقتصادي الاندونيسي، ودور المنظمات غير الحكومية في التعامل مع هذه الأزمة. وفي هذا الصدد، أشار كوبن Coppine إلى الإحادية النسبية لهيكل النشاط الاقتصادي بالمجتمع الأندونيسي، وتباطؤ نمو قطاع الخدمات، وارتفاع معدلات الديون الخارجية، وتفشي البطالة، والزيادة السكانية المتنامية، والتفاوت القطاعي في معدلات التنمية، والفوارق الطبقية الحادة بالمجتمع القومي، بوصفها مؤشرات على أزمة المجتمع الأندونيسي، وانعكاساتها السلبية على القرية الأندونيسية وما تعانيه من مشكلات بنائية ، ومن أبرزها موقف الفلاحين من النشاط الزراعي وعلاقتهم بالأرض الزراعية [٢١].

كما أجرى "كامبل" Huge Cambell دراسة حول "السياسة الزراعية وعلاقتها بنشاط المزارع" في نيوزيلاند، حيث قدم تحليلات متعمقة للأوضاع المضطربة التي تعاني منها السياسة الزراعية الخاصة بتنظيم العمل بالمزارع، وقد عرض في هذه الدراسة للعوامل الاجتماعية الفاعلة في صياغة هذه الأوضاع، والتي من أبرزها دور الدولة والمجالس الزراعية في التخطيط للعمل الزراعي، والآثار الناجمة عن تبني سياسة التكيف الهيكلي في الزراعة على القرية النيوزيلاندية، مؤكداً على أثر إندماج المجتمع النيوزيلاندي في السوق الرأسمالية العالمية، والإصلاحات التي تبنتها الحكومة في المجال الزراعي، على تفاقم الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للفلاحين في القرية، وظهور الأزمات البنائية الحادة بها [٢٢].

وعلى المستوى المحلي أجريت بعض الدراسات التي أنصبت على مشكلة علاقة الفلاحين المصريين بالأرض الزراعية، انطلاقاً من الاتجاه المادي النقدي؛ وتعد دراسة "محمود عودة" "الواقع الاجتماعي الاقتصادي في قرية مصرية – دراسة ميدانية" من الدراسات الهامة في هذا المجال، والتي كان الهدف منها استكشاف طبيعة التغيرات التي طرأت على العلاقات الاجتماعية الاقتصادية في مجال الإنتاج الزراعي، وبصفة خاصة تحليل أشكال التفاعل الاجتماعي الاقتصادي في نطاق عوامل الإنتاج، والعلاقة بالأرض واستخدامها، واستخدام المياه، والعلاقة بأدوات الإنتاج، وأشكال العمل الاجتماعي اللازم للإنتاج، وعلاقات السوق. وقد كشفت هذه الدراسة عن العوامل التي تعوق تحول الأرض إلى سلعة للتداول، ووجود أشكال أخرى غير التداول السلعي للأرض مثل الإيجار والرهن والغاروقة، كما كشفت الدراسة عن ركود أدوات الإنتاج الزراعي وتخلفها، وتجاور أدوات تعود إلى أنماط إنتاجية ما قبل رأسمالية، بجانب أخرى حديثة، كما كشفت عن وجود أشكال للعمل غير المأجور، وحرف تقليدية بالقرية رغم الاعتماد على السوق[٢٣] .

كما تعتبر الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية حول "مستقبل القرية المصرية – هدر موارد الأرض والمياه[٢٤]" من الدراسات التي تتصل بالظاهرة موضوع البحث الراهن بصورة مباشرة، انطلاقاً من التوجه المادي النقدي . ففي هذه الدراسة قدم "صلاح منسي" تحليلاً سوسيولوجياً، حول العلاقة بين طبيعة التكوين الاجتماعي الاقتصادي المصري والاستخدام الأمثل الموارد أو هدرها في الريف المصري، خلال ستينات القرن العشرين وسبعيناته، اعتماداً على المعطيات التاريخية التي تنطوي عليها أهم التشريعات والقوانين الخاصة بالريف المصري بصفة عامة والزراعة بشكل خاص، وتحليل الوقائع الاجتماعية الاقتصادية المتصلة بذلك، في ضوء مفاهيم أسلوب الإنتاج، والطبقة، والدولة [٢٥]. وفي هذه الدراسة أيضاً، قدم "عبد الفتاح عبد النبي" رؤية تحليلية سوسيولوجية حول "السياسات الزراعية في مصر وعلاقتها بهدر موارد الأرض الزراعية" وقد طرح خلالها تصوراً شاملاً لمعالم السياسية الزراعية عبر فترة زمنية تبدأ من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى حقبة الثمانينات، بهدف التعرف على طبيعية الإجراءات التي اتخذتها الدولة في مجال تنظيم الأرض الزراعية وإدارة النشاط الزراعي في المجتمع المصري، ومناقشة جوانب القوة والضعف في هذه الإجراءات وعلاقتها بالأوضاع الراهنة للنشاط الزراعي، ومظاهر هدر إمكانات الأرض الزراعية بأشكالها المختلفة[٢٦] أما الدراسة الميدانية لموضوع "هدر موارد الأرض والمياه"، فقد سعت إلى الإجابة على تساؤلات هامة تنصب على أنماط وأساليب استنزاف وهدر موارد الأرض والمياه، وحجم الظاهرة في الريف المصري والمخاطر الناجمة عنها، والعوامل المجتمعية التي أفرزتها، ومدى مساهمة الجهود التي بذلت لمواجهتها، والبدائل المطروحة للحد منها. وقد أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها "٥٠٠" مفردة مختارة من أربع قرى مصرية من محافظتي والمنيا، وتوصلت لمجموعة من النتائج الهامة حول الظاهرة تتصل بأبعادها المختلفة . [٢٧]

كما تعتبر دراسة "محمد حسن عبد العال" الأرض والمزارعون والقانون "من الدراسات التي يمكن تصنيفها ضمن الاتجاه المادي النقدي، والتي سعى الباحث من خلالها، إلى التعرف على الملامح العامة لأنماط الحيازة والعلاقات الإيجارية في محافظتي قنا وأسوان، وكذلك الوقوف على آراء وتوقعات الملاك والمستأجرين حول القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٢ والمعروف بقانون تنظيم العلاقة بين ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها [٢٨] .

ويفضي التأمل المتأني لهذه الدراسات التي انطلقت من الاتجاه المادي النقدي، إلى أنها تناولت موضوعاتها من منظور بنائي تاريخي شامل، يقوم على إدراك للعلاقات القائمة بين الأبعاد المختلفة للظاهرة، والوعي بعلاقة الظاهرة برمتها بالتكوين الاجتماعي الاقتصادي للمجتمعات الذي تجري به، والتحولات التاريخية التي طرأت عليها، وانعكاس هذه التحولات على طبيعة الظاهرة وخصائصها. كما يلاحظ على هذه الدراسات، أن تبني الاتجاه المادي النقدي قادها إلى تبني استراتيجية منهجية ملائمة انعكست على نتائجها بصورة إيجابية.

٢- أهداف البحث :-

واستنادً إلى ما سبق يسعى هذا البحث إلى تحقيق هدف رئيسي، يتمثل في محاولة تحقيق استكشاف علمي لأبرز ملامح وخصائص علاقة الفلاحين المصريين بالأرض الزراعية، والوقوف على العوامل الاجتماعية والثقافية التي تسهم في تشكيلها. وفي ضوء هذا الهدف الرئيسي جاءت الأهداف الفرعية للبحث على النحو التالي :-

أ – التعرف على أوضاع القيمة الاجتماعية للأرض الزراعية لدى الفلاحين في قرية الدراسة؛

ب – التعرف على خصائص مواقف الفلاحين من الأرض الزراعية بالقرية وتصرفاتهم الملموسة تجاهها؛

جـ – التعرف على الأشكال التي يتبناها الفلاحين في عملية استغلالهم للأرض الزراعية؛

د – الوقوف على الطرق التي من خلالها يتم تداول الأرض الزراعية بالقرية؛

هـ– التعرف على خصائص الفنون الإنتاجية والتحولات التي طرأت على الثقافة الزراعية بالقرية.

٣ – مشكلة البحث: -

وفي ضوء الهدف الرئيسي من البحث الراهن، وتوجهه النظري وموقفه من الدراسات السابقة، تتحدد مشكلة هذه الدراسة في الإجابة على سؤال محوري مؤداه، ما هي أهم ملامح علاقة الفلاحين المصريين بالأرض الزراعية وما العوامل الاجتماعية الثقافية المؤثرة في هذه العلاقة ؟

وفي ضوء هذا التساؤل الرئيسي، جاءت التساؤلات الفرعية على النحو التالي:-

أ – ما ملامح القيمة الاجتماعية التي تحتلها الأرض الزراعية لدى الفلاحين بالقرية؟

ب – ما خصائص موقف الفلاحين من الأرض الزراعية بالقرية وتصرفاتهم العيانية الملموسة تجاهها ؟

جـ – ما هي أبرز أشكال الاستغلال التي يتبناها الفلاحين في علاقاتهم بالأرض الزراعية بالقرية، وما خصائص هذه الأشكال من الاستغلال؟ ٠

د – ما أشكال وطرق تداول الأرض الزراعية بالقرية ؟

هـ–ما ملامح الفنون الإنتاجية المستخدمة في الزراعة، وما طبيعة الثقافة الزراعية السائدة بالقرية؟

٤- القضايا النظرية الموجهة للبحث :-

يقوم تناول موضوع هذا البحث في ضوء مجموعة من القضايا النظرية نوردها فيما يلي: –

أ – أن علاقة الفلاح المصري بالأرض الزراعية نتاج اجتماعي بنائي تاريخي، تحدده طبيعة التكوين الاجتماعي الاقتصادي المصري وأنساقه الاجتماعية الرئيسة، وموقع هذا التكوين في المنظومة الرأسمالية العالمية ٠

ب – أن هذه العلاقة تتجاوز مجرد كونها رابطة بين فاعل ومفعول به، في إطار نشاط إنساني يتم بموجبه استغلال الفلاح للأرض وتداولها، أو يقف منها الفلاح موقفاً معيناً لإنجاز وظيفية معينة يتحقق بها البقاء للكل الاجتماعي، إلى كونها عملية مجتمعية في حالة من الحركة الدائمة والتحول المستمر، ولها أبعادها الاجتماعية الثقافية ونتائجها المجتمعية الشاملة ٠

جـ – أن علاقة الفلاح بالأرض بجانب أنها عملية مجتمعية فإنها عملية حضارية شاملة ذات مضامين اجتماعية اقتصادية وثقافية وسياسية، فالعلاقة بالأرض قد تجعل من الأرض ذاتها ساحة مفتوحة لتدعيم إنسانية الفلاح وتنمية قدراته وتطوير مفاهيمه وقيمه حول نفسه ومجتمعه والكون برمته بجانب تطوير وظيفتها الاجتماعية الاقتصادية، أو تجعل من الأرض قيداً على الفلاح فتفضي إلى تشيئه واغترابه وتحد من قدراته وتعوق عملية تثقيفه، وهي في كلتا الحالتين مرهونة بطبيعة السياق البنائي الشامل الذي توجد فيه هذه العلاقة ٠

ب – المقابلات المفتوحة بنوعيها الفردي والجماعي، وذلك باستخدام دليل للمقابلة أعد بصورة تفضي إلى الحصول على البيانات المتعمقة والتفصيلية حول الأبعاد المختلفة للظاهرة مثل، القيمة الاجتماعية للأرض وموقفهم منها، أشكال استغلال الفلاحين للأرض الزراعية والتحولات التي شهدتها. هذه الأشكال خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين والسنوات الخمس الأولى من القرن الحادي والعشرين، وأشكال تداول الأرض الزراعية، وملامح عمليات الإنتاج الزراعي السائدة في القرية، والتحولات طرأت على الثقافة الزراعية .

٤ – مجالات البحث :-

أ – المجال الجغرافي:

تمثل قرية منية السباع المجال الجغرافي للبحث الراهن، وهي من القرى التابعة لمركز بنها محافظة القليوبية، وتحتل هذه القرية مساحة ٥١ فدانا هي إجمالي كتلتها السكنية. وتقع هذه القرية على الطريق الزراعي الذي يبدأ من مدينة بنها وينتهي بمدينة الإسماعيلية، والذي يوازيه طريق سكك حديدية. ويربط هذه القرية بالقرى المجاورة طرق ترابية فرعية من الطريق الزراعي. ويحد القرية من جهة الشرق – وعلى مسافة خمسة كيلومترات قرية شبلنجة، ومن جهة الغرب – بمسافة خمسة كيلومترات أخرى – مدينة بنها، كما يحدها من جهة الشمال – وعلى بعد ثلاثة كيلومترات – قرية كفر مويس وبعض العزب التابعة لقرية منشأة بنها، ومن جهة الغرب – على بعد ثلاثة كيلومترات – قرية الشموت، وبذلك فإن قرية منية السباع تتوسط مجموعة من القرى المجاورة لها، وتقترب من مدينة بنها عاصمة محافظة القليوبية كما أنها تعد ملتقى الطرق المؤدية إلى القرى المذكورة.

ب– المجال البشري:–

ويبلغ عدد سكان القرية ١١٩١٩ نسمة وفقاً للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦، [٢٩] ويتوزع سكان القرية حسب النوع إلى الذكور ويشكلون ٥٠,٣%، والإناث ويشكلون ٤٩,٧% من مجموع السكان [٣٠] وينتمي سكان القرية إلى سبعة عائلات رئيسية، تتفاوت مكانتها بالقرية في ضوء متغيرات من أبرزها شغل المناصب السياسية والإدارية، وملكية الأرض الزراعية والثروة، والوزن النسبي لعدد أعضائها . ويمثل المتغير الأول مقترناً بملكية الأرض الزراعية المحدد الأساسي للمكانة الاجتماعية التي تحتلها هذه العائلات. ويمثل النشاط الزراعي المجال الرئيس للعمل بالقرية، حيث يعمل بالزراعة ١٢٥٦ نسمة يمثلون ٣٩,١% من إجمالي قوة العمل بالقرية ويمارس العاملين بالزراعة نشاطهم الاقتصادي في مساحة ٧٩٢ فداناً هي إجمالي زمام القرية من الأرض الزراعية، منهم ١٠٨٩ حائزًا لأرض زراعية بنظام الملكية الخاصة. ويعد التفاوت والتباين في حجم هذه الملكيات من الخصائص البارزة التي تميزها ، حيث يمثل إجمالي الحيازات الأقل من فدان واحد ٨٠,٢%، والحيازات من ١ – ٣ فدان ١٧%، والحيازات من ٣ – ٥ فدان ١,٧% والحيازات من٥ –١٠ فدان ٠,٨%،

والحيازات من ١٠- ١٥ فدان ٠,٢%، والحيازات الأكثر من ٢٠ فدان ٠,١%، بينما لا توجد حيازات من ١٠- ١٥ فداناً. كما يبلغ عدد الحائزين والذين ينطبق عليهم صفة "فلاح" وعددهم ٨٣١ جائزاً[٣١]، أما باقي الحائزين فهم ممن يعملون بمهن أخرى غير الزراعة ولا ينطبق عليهم صفة "فلاح".

جـ-المجال الزمني :

ظل موضوع هذا البحث مثار اهتمام الباحث طوال السنوات الخمس الماضية، وذلك بفضل نشأته واتصاله بحياة القرية وأحداثها. إلا أن جمع المادة العلمية المتصلة بهذا الموضوع قد جرى بصورة منظمة خلال الفترة من شهر نوفمبر ٢٠٠٤ وحتى مارس ٢٠٠٥ .

٥- العينة : -

أجرى هذا البحث على عينة ممثلة قوامها ٤٣ مبحوثاً من الفلاحين الحائزين لأراض زراعية بقرية الدراسة من إجمالي ٨٣١ حائزاً، وذلك اعتماداً على كشوف الحيازة الزراعية الكائنة بالجمعية الزراعية للقرية. وقد اختيرت هذه العينة بالطريقة العشوائية الطبقية، بحيث يتحقق موضوعية اختيار وحداتها، وبما يضمن صحة تمثيل العينة للمجموع. ولذلك فقد كان اختيار وحدات العينة قائماً بناءً على مؤشرات موضوعية من أهمها حجم الحيازة وموقع صاحبها في بناء ملكية الأرض الزراعية، وأيضاً موقع الحيازة على خريطة زمام الأرض الزراعية للقرية، حتى تتاح الفرصة لتمثيل الحائزين لأراضي زراعية مجاورة للكتلة السكنية، وتلك الواقعة بعيداً عنها، وذلك لما لهذا الموقع من تأثير على موقف الفلاح من هذه الأرض، في ضوء ما يتيحه هذا الموقع من فرص متميزة لشكل استغلال الأرض وتداولها، فضلاً عن المؤشرات الأخرى التي تتصل بالخصائص الاجتماعية للمبحوثين .

خصائص عينة البحث : -

١ – خصائص العينة من حيث السن

جدول رقم (١) توزيع العينة من حيث السن

الفئات بالسنة	التكرار	%
٢٥ – ٤٠	٢٠	٤٦,٥
٤٠ – ٦٠	١٩	٤٤,٢
٦٠ سنة فأكثر	٤	٩,٣
الإجمالي	٤٣	١٠٠

٢ – خصائص العينة من حيث النوع :

جدول رقم (٢) خصائص العينة من حيث النوع

العينة / النوع	العدد	%
ذكور	٣٨	٨٨,٤
إناث	٥	١١,٦
الإجمالي	٤٣	١٠٠

أعضاء هذه الفئة انفتاحهم على العالم الخارجي من خلال التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري المختلفة، وغالبا ما يكون ذلك بصورة دائمة تسمح لهم بمتابعة الأحداث والقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية سواء على المستوى القومي أو المستوى العالمي. كما أن أعضاء هذه الفئة دائمي التردد على المدينة عاصمة المحافظة وعواصم المحافظات الأخرى ولأغراض غير تقليدية، مثل حضور المؤتمرات أو الندوات التي تعقدها المجالس المحلية والشعبية أو حضور جلسات اجتماعات الحزب الوطني الديمقراطي بالمحافظة، أو الاتصال بالقيادات السياسية والتنفيذية والشعبية. وتأتي الفئة الثانية من المبحوثين وقوامها ١٨ مبحوثاً يشكلون ٤٢% من إجمالي العينة . وأعضاء هذه الفئة ممن يخبرون الانفتاح على العالم الخارجي من خلال مستواه الثاني، حيث يتعرض أعضاء هذه الفئة لمعظم وسائل الاتصال الجماهيري. كما أنهم دائمي التردد على المدينة وعواصم المحافظات الأخرى، إلا أن ذلك لا يكون لنفس الأغراض الخاصة بأعضاء الفئة السابقة، حيث تقتصر أغراض ترددهم على المدينة لقضاء حاجاتهم أو تبادل زيارات مع أصدقاء أو ذوي قربى، فضلاً عن أنهم قد أدوا الخدمة العسكرية والوطنية. أما الفئة الثالثة فيمثلها ٢٢ مبحوثاً يشكلون ٥١% من إجمالي العينة، ويقف هؤلاء على المستوى الأخير من مستويات الانفتاح على العالم الخارجي، وذلك لأن أعضاء هذه الفئة نادراً ما يتعرضون لوسائل الاتصال الجماهيري المقروءة، ولكنهم أحيانا ما يتعرضون لنظيرتها المرئية، كما أن ترددهم على المدينة يقف عند مستوى عاصمة المحافظة ولأغراض تقليدية كالعمل أو تسويق الحاصلات الزراعية، والسفر للخارج بغرض العمل .

رابعاً :- نتائج الدراسة الميدانية :

١- القيمة الاجتماعية للأرض الزراعية لدى الفلاحين :

تمثل القيمة الاجتماعية للأرض الزراعية بعداً هاماً من أبعاد علاقة الفلاحين بالأرض الزراعية، وذلك باعتبار أن أحكام الفلاحين بالمرغوب فيه حول الأرض الزراعية حسب المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمعات المحلية القروية، تنطوي على مضامين وجدانية وعقلية تشكل رابطة بين الفلاح والأرض من جانب، وعلي أساس أن القيم الاجتماعية - ممثلة في قيمة الأرض في هذا البحث - تعد باعثاً ضرورياً من بواعث التصرفات الملموسة التي يبديها الفلاح تجاه هذه الأرض من جانب آخر، وتحدد بالتالي موقفه منها، سواء بالارتباط بها والمحافظة عليها، أو الانفصال عنها والتفريط فيها وهدرها .

وفي ضوء ما سبق، كشف تحليل البيانات الواقعية المتصلة بهذا الجانب من الظاهرة، عن أن الأرض الزراعية لازالت تمثل قيمة اجتماعية عالية لدى الفلاحين في قرية الدراسة، وأن أبرز ملامح هذه القيمة عند هؤلاء الفلاحين - بوصفها جانباً أساسياً من جوانب علاقتهم بالأرض- هي: الواقعية من حيث تجلياتها المباشرة في أرض الواقع المعاش بالقرية، وتراكمها الإضطرادى في اتجاه الزيادة والارتفاع، وعمق هذه القيمة من حيث المكانة التاريخية للأرض الزراعية في العقل الجمعي لمجتمع القرية ..

ومما يؤكد صحة الاستنتاج السابق، ما كشفت عنه نتائج ملاحظاتنا الميدانية ومعايشتنا لمجتمع قرية الدراسة، حيث تأكد للباحث عدة حقائق تشير إلى صدق الاستنتاج السابق ومن أبرزها:-

أ – زيادة سعر الفدان الواحد من الأرض الزراعية بالقرية بمقدار الضعف خلال عامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٤م؛ ففي عام ٢٠٠٣م كان سعر الفدان الواحد في أخصب الأراضي الزراعية الواقعة بزمام القرية لا يتجاوز ٥٠,٠٠٠جنيه، وقد وصل هذا السعر إلى ما بين ١٠٠,٠٠٠ جنيه، ١١٠,٠٠٠ جنيه في أواخر عام ٢٠٠٤م، إلى أن وصل إلى ١٥٠,٠٠٠جنيه خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي ٢٠٠٥م ٠

ب – زيادة الطلب على شراء الأرض الزراعية بالقرية مقابل انخفاض نسبة المساحات المعروضة للبيع في قرية الدراسة، ولعل الظاهرة التي تثير الانتباه هنا، هي اتجاه راغبي شراء الأرض الزراعية بالقرية، إلى القرى المجاورة لشراء ما يعرض للبيع بها من أراضٍ زراعية٠ ففي يناير من عام ٢٠٠٤م اشتري أحد أبناء القرية ممن يعملون بدولة أوربية مساحة فدانين بقرية نقباس التي تبعد عن قرية الدراسة بمسافة كيلومترين، سعر الفدان الواحد ٩٠,٠٠٠جنيه، وفي مايو من العام الحالي ٢٠٠٥م، اشتري آخر من المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية أربعة أفدنة في قرية أخري مجاورة لقرية الدراسة، سعر الفدان الواحد منها ١٥٠,٠٠٠جنيه على الرغم من أن هذه الأرض تزرع زراعات تقليدية ٠

جـ – ارتفاع معدلات حالات النزاع على الحدود بين حيازات الفلاحين بالقرية، وزيادة حالات التعدي على الأراضي "الخفية" وهي مساحات ضيقة بطول الطرق العامة التي تتخلل زمام الأراضي الزراعية بالقرية، وهذه المساحات للمنفعة العامة وليست مملوكة للفلاحين، فضلاً عن تعدي الفلاحين على شطآن الترع وقنوات الري العامة، عن طريق ضم أجزاء كبيرة منها لأراضيهم ٠

وقد سجل الباحث في هذا الصدد "١٥" حالة نزاع على الحدود بعد نهاية الموسم الزراعي النيلي عام ٢٠٠٤، "٧" حالات نزاع على الحدود بعد نهاية الموسم الشتوي عام ٢٠٠٥م. كما سجل الباحث ملاحظات ميدانية تشير إلى ضم جميع الأراضي الخفية إلى ملكيات الفلاحين الخاصة من الأرض الزراعية والواقعة على طول ترعة "الفليفلة" وهي الترعة الرئيسة التي تزود أكثر من نصف إجمالي زمام القرية من الأرض الزراعية بالمياه، وكذلك الحال بالقنوات الرئيسة للري والتي تعرف بالترع الفرعية ٠

كما يشير تحليل البيانات التي حصلنا عليها من مقابلاتنا الميدانية للمبحوثين، إلى ما يؤكد على ارتفاع قيمة الأرض الزراعية عند الفلاحين. فقد أكد جميع المبحوثين وعددهم ٤٣ مبحوثاً على أن الأرض الزراعية تحتل مكانة عالية لديهم، وأنهم يحرصون على ملكيتهم لها، ولا يمكنهم التفريط فيها إلا في حالات الضرورة القصوى؛ حيث اتفق ٢٧ مبحوثاً يشكلون ٦٣% من عينة البحث، على أنهم لا يفرطون بالبيع لأجزاء من أرضهم الزراعية إلا في حالة مرض أحد أفراد الأسرة، شريطة أن يكون هذا البيع هو آخر الحلول لديهم، وأن يكون المريض في هذه الحالة ممن يتميز بمكانة عالية في أسرته وعائلته، كما ذهب "١٢" مبحوثاً يشكلون ٢٨% من العينة إلى أنهم لا يفرطون في ملكياتهم من الأرض الزراعية بالبيع، سوى في حالة زواج أحدى بناتهم، وأن يكون هذا البيع لأجزاء بسيطة من الأرض وفي حدود ما يفي بتحقيق الغرض منه، بينما

التقليدية مثل درس القمح، والأرز، وخاصة بعد ما تلاشت الأراضي الفضاء بالكتلة السكنية القديمة للقرية، إضافة إلى تبوير أجزاء من رؤوس الحقول باستخدامها لتشوين مخلفات حصاد المحاصيل ٠ كما تشير البيانات الإحصائية إلى ضخامة حالات التعدي على الأرض الزراعية بالقرية٠ ولعل ما يوضح ذلك أنه خلال الفترة من عام ١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٩ وقعت بالقرية ٥٠٠ مخالفة تعدي على أراض زراعية، وكانت هذه المخالفات ما بين تبوير وبناء مساكن وكانت المساحة المهدرة نتيجة هذه المخالفات ٢٥ فدان من الأرض الزراعية الخصبة، ٩ قراريط منها. أما في الفترة ما بين ١٩٩٩ وحتى إبريل من العام الحالي ٢٠٠٥م، فقد وقعت فقط ٨ حالات تعدى على أراضي زراعية بالقرية، بلغت المساحة المهدرة من جرائها ١٩ قيراطاً فقط٠ وإذا ما علمنا أن تلك الصور السابقة من التعديات على الأرض الزراعية بالقرية والمساحات المهدرة من هذه الأرض، هي التي تم رصدها من خلال واقعات رسمية وتم الفصل فيها قضائياً، وصار البناء على الأرض الزراعية بموجبه أمراً واقعاً، فإن هناك حالات تعدي لم تسجل رسمياً ولا توجد بصددها بيانات رسمية على الرغم من أنها لا تقل خطورة عن نظيرتها السابقة٠ حيث أفضت علاقة الباحث بالقرية إلى الكشف عن حدوث ما يقرب من ٦٠ حالة تعدي بالبناء على أرض زراعية بالقرية خلال عام ٢٠٠٣، وحوالي ٢٨ حالة مشابهة في عام ٢٠٠٤ على الرغم من صدور بعض القرارات الصارمة التي أصدرتها المحافظة في هذا الصدد، والتي بموجبها لجأت لجنة حماية الأراضي الزراعية بالمديرية الزراعية بالمحافظة، إلى التبليغ عن مثل هذه الحالات وتمت إزالتها، مع تغريم المخالف بمبلغ خمس الآلاف جنيه وإلزامه بإعادة تجهيز الأرض الزراعة ٠٠ ومع ذلك، فإن ما تضمنته ملاحظاتنا الميدانية يشير إلى أن مثل هذه الأراضي لم تعد كما كانت من قبل صالحة للزراعة، حيث يلجأ المخالفين إلى إبداء ما يظهر حسن نيتهم في استغلالها لتفادي دفع الغرامة المقررة لذلك مع الإبقاء على تبويرها استعداداً لإعادة البناء عليها حينما تتاح لهم الفرصة للبناء٠

لقد تجاور مع هذه الأشكال من التصرفات السلبية تجاه الأرض الزراعية بالقرية، صوراً أخرى ممثلة في التهام مساحات كبيرة من هذه الأرض وتحويلها إلى مبان٠ وعلى الرغم من أن هذه العملية قديمة نسبياً، حيث بدأت فعاليتها منذ سبعينات القرن العشرين في إطار ما عرف آنذاك بإقامة مزارع دواجن وبتصريح من وزارة الزراعة، إلا أن عملية إقامة هذه المزارع على أرض زراعية بالقرية، قد استمرت حتى العامين الأولين من القرن الحادي والعشرين، وكانت خلال هذه الفترة الأخيرة عن طريق المخالفة، وهي تمثل في الوقت ذاته تعدياً على الأرض الزراعية، فمن مجموع ٥٢ مزرعة دواجن قائمة بزمام قرية الدراسة، تم بناء ١٢ مزرعة منها بدون ترخيص رسمي من الجهات المختصة٠ وإذا ما علمنا أن مساحة الواحدة من هذه المزارع لا تقل عن ثلاثة قراريط واثني عشرة سهماً وأن أكثر من عشرين مزرعة منها تستغل لأغراض غير الغرض الأساسي الذي بنيت من أجله، لتبين حجم الهدر في إمكانيات البيئة الطبيعية وبخاصة الأرض الزراعية بالقرية ٠

لقد كشفت علاقة الباحث بالقرية عن أن الأشكال السابقة من تصرفات الفلاحين تجاه الأرض الزراعية كانت متباينة، وذلك في ضوء الشروط الاجتماعية التي سقناها فيما سبق٠ فإذا كان التعدي على الأرض جاء من مختلف الشرائح الطبقية بالقرية، فإن نمط التعدي وكيفيته والهدف منه، كان مرتبطاً بالتباينات الطبقية للفلاحين، وما يتصل بذلك من تباين في فرص الحياة

المتاحة وموقعهم في بناء القوة بالقرية. ولعل ما يوضح ذلك انه في حين كان حرص كبار الملاك بالقرية (أكثر من ٥ أفدنه) على بقاء ملكياتهم كما هي، وسعيهم لتعويض نقصها الناجم عن التوريث، بالشراء لمساحات أخرى من الغير، فإن تصرفاتهم السلبية تجاه الأرض جاءت في إطار وعيهم بقيمتها واستغلالها لتحقيق مزيد من التراكم الرأسمالي في الزراعة، وزيادة ملكياتهم بصورة مضطردة منها. وينطبق الحال على الفئة العليا من متوسطي الملاك بالقرية، بينما نجد عكس ذلك بالنسبة لصغار الملاك (أقل من ٣ فدان) .

وهناك بعض الأمثلة البارزة والمعاصرة التي تثبت صحة ذلك، فقد قام أحد أعضاء الشريحة البورجوازية الزراعية بالقرية، وهو ممن يتمتعون بمكانة متميزة في بناء القوة بالقرية، وتربطه بالسلطات المحلية روابط وثيقة، ويقف بصفة عامة على المستوى الأول للممارسة السياسية، وكذلك على المستوى الأول للانفتاح على العالم الخارجي، بعرض مساحة حوالي ١٠ أفدنه من الأراضي المجاورة للكتلة السكنية للقرية للبيع كأراضي بناء وذلك خلال الثلاثة أعوام الغائته بسعر يتراوح ما بين ١٠,٠٠٠ جنيه إلى ٢٠,٠٠٠ جنيه للقيراط الواحد منها للراغبين في الشراء، وفي المقابل فقد اشتري مساحة تقدر بحوالي ٢٥ فداناً من أراضي الإصلاح الزراعي بقرية مجاورة بنظام التقسيط ولا يتعدى سعر الفدان منها ٣٦,٠٠٠ جنيه. وفي الوقت ذاته قام ٣ من أسرة تنمي إلى البورجوازية الزراعية بالقرية ببناء ٣ فلل على جزء من ملكياتهم بتصريحات رسمية من الجهات المختصة وذلك استناداً إلى حجم حيازتهم من الأرض وبفضل قدرتهم على الاتصال بقمة الأجهزة التنفيذية والإدارية بالمحافظة .

كما توجد حالة أخري مماثلة، قام بها أحد أعضاء الشريحة الوسطي الزراعية بالقرية يعد أقل من الحالات السابقة في خصائص التعليم (يقرأ ويكتب) ويقف على المستوى الثاني للممارسة السياسية، والمستوى الثالث للانفتاح على العالم الخارجي، بعرض مساحة ١٦ قيراطاً من الأرض الزراعية المجاورة للكتلة السكنية للقرية للبيع في عام ٢٠٠١ كأراض بناء على الرغم من أن بها مصدر دائم لمياه الري، بعد تقسيمها إلى مساحات تتراوح ما بين قيراط وقيراطين، وتم بيعها لراغبي الشراء بسعر ١٦٠٠٠ جنيه للقيراط الواحد ، ثم استثمر ثمنها في شراء مساحة أربعة أفدنة في قرية مجاورة مزروعة بأشجار الموالح.

أما بالنسبة لشريحة العمال الزراعيين في إطار اقتصاد الإعاشة فإن تصرفاتهم السلبية تجاه الأرض، ارتبطت بحالتهم الاجتماعية الاقتصادية وحاجتهم إما للمسكن أو المال لمواجهة متطلبات الحياة، فهناك حالة من صغار ملاك الأرض الزراعية بالقرية قام بتبوير مساحة قيراط من أرضه، بهدف البناء وعليها لإقامة مسكن لأبنائه عليها، وهناك حالة أخرى؛ باع أحد الفلاحين ويمتلك لمساحة أقل من فدان واحد هو وأسرته، مساحة قيراطين من مساحة ستة قراريط مجاورة للكتلة السكنية كأراضي بناء، واستغلال ثمنها في زواج أحدى بناته، وسفر أحد أبنائه للعمل بدولة أوروبية.

لقد تطابقت نتائج مقابلاتنا الميدانية للمبحوثين مع نظيرتها المستمدة من ملاحظاتنا الميدانية والشواهد الملموسة حول الظاهرة بقرية الدراسة؛ فقد اتفق ٤٣ مبحوثاً يشكلون إجمالي عينة البحث على أن هناك صوراً مختلفة من الممارسات التي يقوم بها الفلاحين في القرية تجاه الأرض الزراعية، وأن بعض هذه الممارسات تشير إلى رغبة هؤلاء الفلاحين في زيادة

أراضيهم، بينما بعضها الآخر ينطوي على مخاطر تهدد الأرض الزراعية ومستقبل الزراعة في القرية. كما تضمنت استجابات هؤلاء المبحوثين حول الأساليب التي يلجأ إليها الفلاحين لزيادة أراضيهم، ما يفيد بأن هذه الأساليب منها ما هو مقبول؛ مثل شراء أرض زراعية جديدة وضمها إلى حيازاتهم، ومنها ما هو غير مقبول مثل التعدي على أراض الجيران ونقل الحدود، أو ضم مساحات من الأراضي الخفية لمن تقع أراضيهم على الترع الرئيسة، أو حرت مساحة من أرض الطريق وزراعتها بعد ضمها إلى أراضيهم. ومن ناحية أخرى اتفق هؤلاء المبحوثين على أن هناك بعض الممارسات الأخرى التي يلجأ إليها الفلاحين في القرية والتي تشير إلى عدم استغلالهم للأرض على نحو ملائم، وفي هذا الصدد ذهب ٢٢ مبحوثاً منهم إلى طرح بعض الأمثلة والتي حصرها هؤلاء المبحوثين في محاولة بعض الملاك تبوير أجزاء من ملكياتهم تمهيدًا لعرضها للبيع كأراض بناء.

وفيما يتصل برأي المبحوثين حول تصرفات الفلاحين في القرية تجاه الأرض الزراعية، اتفق كل المبحوثين على أن الفلاحين يسعون دائماً للحفاظ على ملكيتهم للأرض الزراعية، كما اتفق هؤلاء المبحوثين على أن الفلاحين يتبنون لتحقيق ذلك أساليب مختلفة مثل، عدم بيع الأرض الزراعية إلا في حالة الضرورة القصوى، وشراء القادرين من الفلاحين لأراضي جديدة، واستغلال أراضي المنافع العامة مثل الخفية أو أجزاء من الطرق الرئيسة. إلا أنهم على الجانب الآخر – تباينت استجاباتهم حول بعض التصرفات التي يبديها الفلاحين تجاه الأرض، فمن بين ٤٣ مبحوثاً يشكلون عينة البحث اتفق ١٧ مبحوثاً ٣٩,٥% من العينة، على أن البعض من الفلاحين بالقرية يسعون إلى تبوير مساحات من أراضيهم وخاصة الأراضي الواقعة بحوض داير الناحية المجاورة للكتلة السكنية للقرية، بقصد إعدادها للبيع كأراض بناء، بينما اتفق ١٤ مبحوثاً يمثلون ٣٢,٥% من العينة، على لجوء بعض الفلاحين إلى البناء على أراضي زراعية ضمن ملكياتهم سواء لإقامة منازل لأسرهم أو لمجرد البناء بغرض رفع سعر هذه الأراضي وعرضها للسوق. كما اتفق ١٢ مبحوثاً يمثلون ٢٨% من العينة على أن البعض الآخر من الفلاحين يهدرون الأرض الزراعية عن طريق سوء استغلالها، ويسلكون في ذلك عدة مسالك مثل إهمال زراعتها بترك مساحات فضاء وسط الحقول لتشوين مخلفات الحصاد، أو عدم زراعة الأراضي التي حاول البعض البناء عليها، بعد أن قامت لجنة حماية الأراضي بالمحافظة بإزالة ما تم بنائه عليها .

٣ – أشكال استغلال الأرض الزراعية في القرية :-

تنطوي أشكال الاستغلال للأرض الزراعية على مضامين اجتماعية اقتصادية وثقافية هامة، تبرز في ضوئها الملامح البنائية لعلاقة الفلاح بالأرض. وبالتالي فإن اهتمامنا بتحليل أشكال استغلال الأرض الزراعية، يأتي من كونها ترتبط بأشكال العمل والعلاقات الاجتماعية المتصلة بها وطبيعة النشاط الزراعي، والتركيب المحصولي، وعلاقات الإيجار، وخريطة الحيازة الزراعية، فضلاً عن كونها رابطة بين الفلاح وأرضه.

واستنادًا إلى ذلك، فإن تحليل البيانات المتصلة بهذا الجانب من الظاهرة، أفضى إلى مجموعة من الاستنتاجات الهامة نوردها فيما يلي:

أ – أن التباين والتجاور والتمفصل تعد بمثابة ملامح بارزة لأشكال الاستغلال السائدة للأرض الزراعية بالقرية. حيث كشفت معايشتنا لمجتمع القرية وملاحظاتنا حول النشاط الزراعي

بها، عن تجاور وتمفصل أنماط مختلفة من الاقتصاد؛ فهناك الشكل الرأسمالي المحدد الملامح في هويته، والشكل الإعاشي، والشكل الذي يتداخل فيه ما هو رأسمالي وما هو إعاشي. ويمكن توضيح ذلك على المستويات التالية : -

- أشكال العمل:

تشهد القرية وجود أنماط متعددة للعمل مثل العمال الدائمون الذين يعملون لدى الغير بصفة دائمة، العمل الزراعي المأجور المؤقت، العمل الزراعي الدائم في نطاق الأسرة المعيشية، والعمل الزراعي المؤقت في الأسرة المعيشية، والعمل الزراعي العائلي، والعمل الزراعي للإناث سواء لدى الأسرة أو لدى الغير.

- طبيعة النشاط الزراعي وتوجهاته :

كما يقوم النشاط الزراعي في قرية الدراسة في اتجاهات متباينة ومتداخلة في الوقت ذاته، حيث يسود النشاط الزراعي الرأسمالي الهادف إلى تحقيق تراكم رأسمالي لدى فئات من الفلاحين بالقرية، مقابل تبني هذا النمط من النشاط الزراعي الرأسمالي لدى فئات أخرى ولكن ليس بغرض تحقيق تراكم رأسمالي وإنما بقصد الحصول على عائدات مادية تيسر لهذه الفئات من الفلاحين وسائل تحقيق حياتهم الواقعية، فضلاً عن وجود النشاط الزراعي التقليدي الذي يعد خالصاً من حيث كونه نشاط اقتصادي إعاشي .

- التركيب المحصولي بالقرية :

يبلغ إجمالي زمام القرية من الأرض الزراعية ٧٩٢ فداناً بالإضافة ١٠٦ أفدنه من الأرض الزراعية يمتلكها فلاحين بالقرية ولكنها تقع في زمام قرية مجاورة. تمثل المساحة المنزرعة بساتين موالح ٣٤,٣% من هذه المساحة، مقابل المنزرع محاصيل تقليدية كالقمح والذرة والبرسيم والخضروات ونسبته ٦٥,٧% .

- خريطة الحيازة الزراعية بالقرية :

تتباين فئات الحيازة الزراعية بالقرية، حيث تبدأ هذه الفئات بأقل من فدان وتنتهي بفئة أكثر من ٢٠ فداناً. والملاحظ على توزيع الحائزين على هذه الفئات، أنه كلما كانت فئة الحيازة كبيرة من حيث المساحة المتصلة بها، كلما انخفض عدد المنتمين إليها من الحائزين، وهو أمر ذو دلالة هامة فيما يتعلق بأشكال استغلال الأرض الزراعية بالقرية وما تنطوي عليه من مضامين طبقية. ففي فئة الحيازة لأقل من فدان واحد، ومجموعها ٣١٣ فدانا بنسبة ٣٩,٥% من جملة أراضي القرية، يقع على هذه الفئة ٨٧٤ حائزاً بنسبة ٨٠,٣% من إجمالي الحائزين بالقرية.

وفي فئة الحيازة من ١ – ٣ فدان، ونصيبها ٢٩١ فدان تقريباً من الأرض الزراعية بنسبة ٣٦,٦% من إجمالي أراضي القرية، يحتلها ١٨٥ حائزاً بنسبة ١٧% من الحائزين، بينما نصيب فئة الحيازة من ٣ – ٥ أفدنة من الأرض الزراعية، ٦٤ فداناً تقريباً بنسبة ٨,٣% من إجمالي أراضي القرية، ويحتلها ١٨ حائزاً فقط بنسبة ١,٧% من إجمالي عدد الحائزين بالقرية.

وفي فئة من ٥ – ١٠ أفدنة، نجد نصيب هذه الفئة من الأرض الزراعية بالقرية ٦٣ فداناً تقريباً بنسبة ٨% من إجمالي أراضي القرية، ويحتلها ٩ حائزين فقط بنسبة ٠,٨% من إجمالي عدد الحائزين؛ بينما يبلغ نصيب فئة الحيازة من ١٠ – ١٥ فداناً ٢٧ فداناً بنسبة ٣,٤% من إجمالي أراضي القرية، ويحتلها فقط من الحائزين يشكلون ٠,١% من إجمالي الحائزين بالقرية٠

وفي الوقت الذي لا يوجد من الحائزين من يحوز من ١٥ – ٢٠ فداناً، نجد أن نصيب فئة الحيازة لأكثر من ٢٠ فداناً، ٣٥ فداناً بنسبة ٤,٢% ويمثل هذه الفئة واحد فقط من الحائزين بنسبة ٠,١% من إجمالي عدد الحائزين بالقرية ٠

ب – أن أشكال استغلال الأرض الزراعية بالقرية ترتبط في طبيعتها وتوجهاتها بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للفلاحين المحددة بصفة أساسية في ضوء الموقع في بناء ملكية الأرض الزراعية بالقرية٠ فبينما يسود لدى البورجوازية الزراعية بالقرية الاعتماد على العمال الدائمين والعمل الزراعي المأجور، يعتمد أعضاء الشريحة الوسطي الزراعة على العمل المأجور المؤقت والعمل الدائم في نطاق الأسرة المعيشية، في الوقت يعتمد فيه أعضاء شريحة العمال الزراعيين في نطاق اقتصاد الإعاشة على العمل الزراعي الدائم في نطاق الأسرة المعيشية والعمل الزراعي العائلي وعمل الإناث لدى الأسرة ٠

وفي الوقت الذي يغلب على النشاط الزراعي لدى أعضاء البورجوازية الزراعية بالقرية الشكل الرأسمالي للاستغلال الزراعي للأرض، يتزاوح النشاط الزراعي لأعضاء الشريحة الوسطي الزراعية بين الشكل الرأسمالي والأشكال التقليدية، هذا في الوقت الذي يسود فيه الشكل التقليدي الإعاشي من النشاط الزراعي لدى العمال الزراعيين الواقعين في إطار الاقتصاد الإعاشي ٠

وفيما تعتمد البورجوازية الزراعية بالقرية على زراعة بساتين الموالح والمحاصيل الرأسمالية غير التقليدية كالنباتات الطبية والعطرية ومحاصيل التصدير الأخرى من الخضروات، يتراوح التركيب المحصولي لدى أعضاء الشريحة الوسطي الزراعية بين المحاصيل الرأسمالية والأخرى التقليدية، وتعتمد شريحة العمال الزراعيين الواقعين في إطار الاقتصاد الإعاشي على زراعة المحاصيل التقليدية الحياتية وغير التقليدية، ولكن بغرض الوفاء بمتطلبات الحياة ٠

يرتبط ما سبق بظاهرة التباين في هيكل الأرض الزراعية بالقرية، وحيث تتركز الملكية لدى أعضاء الشريحة البورجوازية بالقرية، مقابل انخفاض نصيب العمال الزراعيين الواقعين في إطار الاقتصاد الأعاشي (صغار الملاك) من الأرض الزراعية. إذ يشكل الحائزين لأقل من ٣ أفدنة ٩٧,٣% ويحوزون فقط ٦٥% من إجمالي زمام القرية، ويمثل الحائزين لمساحات من ٣ – ٥ أفدنة ١,٧% من الحائزين؛ في الوقت الذي يصل نصيبهم من الأرض الزراعية ٨,٣% من إجمالي أراضي القرية، بينما يشكل الحائزين لأكثر من ٥ أفدنة ١% فقط من إجمالي عدد الحائزين، ويبلغ نصيبهم من أراضي القرية ١٥,٤%، وتزداد هذه النسبة إذا ما علمنا أن أسرة واحدة من الحائزين في القرية تمتلك لمساحة ١٠٠فدان تقريباً بزمام قرية مجاورة ٠

ومما يؤكد على صحة الاستنتاجات السابقة، أنه من بين ٤٣ مبحوثاً، اتفق ٦ مبحوثين يشكلون ١٢% من العينة (٣ من البورجوازية الزراعية بالقرية، ٣ من الشريحة الوسطي الزراعية) على أنهم يعتمدون في نشاطهم الزراعي بصفة أساسية على زراعة الموالح والنباتات

الطبية والعطرية، بجانب زراعة أجزاء بسيطة من ملكياتهم محاصيل تقليديه أو يؤجرونها للغير بنظام الإيجار السنوي النقدي، وأنهم يعتمدون في هذا النشاط على العمل المأجور الدائم والمؤقت بالنسبة للمنتمين إلى الشريحة البورجوازية الزراعية، والعمل المأجور المؤقت فقط بالنسبة للمنتمين للشريحة الوسطي الزراعية. بينما اتفق ٢ من المبحوثين ينتمون إلى الشريحة الوسطي الزراعية يشكلون ٤,٦ من العينة، على أنهم يزرعون الموالح في أجزاء من ملكياتهم ، والمحاصيل الحياتية في المساحات المتبقية من هذه الملكيات. كما اتفق هؤلاء المبحوثين على أنهم يزاولون النشاط الزراعي اعتماداً على العمل المأجور المؤقت، والعمل الزراعي الدائم في نطاق الوحدة المعيشية .

وفي الوقت الذي ذهب فيه ٢٦ من المبحوثين يشكلون ٦٠,٤% من إجمالي العينة، وينتمون إلى شريحة العمال الزراعيين في نطاق الاقتصاد الإعاشي، إلى أنهم يزرعون أراضيهم بالمحاصيل التقليدية مثل القمح والأذرة والخضروات، ويعتمدون في نشاطهم الزراعي بصفة أساسية على العمل الدائم في نطاق الوحدة المعيشية، والعمل المؤقت في نطاق الوحدة المعيشية، بجانب العمل المأجور في أوقات محدودة هي مواسم حصاد القمح تحديداً، ذهب ٩ من المبحوثين ممن ينتمون إلى نفس الشريحة، إلى أنهم يزرعون المحاصيل التقليدية الحياتية، بجانب زراعة المحاصيل الغير تقليدية بمساحات قزمية، من أجل زيادة دخلهم ولمواجهة متطلبات الحياة. كما اتفق هؤلاء المبحوثين على أنهم يعتمدون على العمل الزراعي الدائم في نطاق الوحدة المعيشية، والعمل أحيانا لدى الغير .

٤ – أشكال تداول الأرض الزراعية بالقرية:

كشفت ملاحظاتنا الميدانية ومعايشتنا لمجتمع القرية حول هذا الجانب من الظاهرة، عن أن تداول الأرض الزراعية بالقرية، يتم عن طريق، الميراث، والبيع والشراء، بالإضافة إلى علاقات الإيجار. ويعد الميراث الشكل الأساسي والدائم لنقل ملكية الأرض الزراعية في القرية، طالما أنه يستند إلى شرعية قانونية ملزمة . ومع ذلك فإن هذا الشكل من التداول، يلعب دوراً كبيراً في صياغة علاقة الفلاح بالأرض. فمن الأمور الشائعة في القرية أن الأراضي التي نقلت ملكيتها للفلاحين عن طريق الميراث، يكون ارتباط هؤلاء الفلاحين وتمسكهم بها أقوى بكثير عن الأراضي التي نقلت ملكيتها إليهم عن طريق الشراء. ولذلك فمن النادر في الآونة الأخيرة أن نجد مالكا لأراضي بالميراث يفرط فيها ببيعها إلا في نطاق العائلة أولاً، وإذا لم تتوفر الظروف لأن يكون البيع في نطاق العائلة، يكون البيع خارج نطاق العائلة. وينطبق ذلك على كبار الملاك ومتوسطي الملاك وصغار الملاك.

أما الطريق الثاني لتداول الأرض الزراعية بالقرية فهو البيع والشراء . وتشير معايشتنا لمجتمع القرية في هذا الصدد، إلى أنه على الرغم من أن بيع الأرض الزراعية وشرائها كسلعة، كان من الأمور المألوفة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وإن كان مقيداً بقيود اجتماعية وثقافية، إلا أنه في السنوات الأربع الأولى من القرن الحادي والعشرين لم يعد كذلك، حيث تكشف ملاحظاتنا لهذا الجانب عن أن بيع وشراء الأرض الزراعية، بات قاصراً على الأراضي المجاورة للكتلة السكنية للقرية ومن أجل البناء عليها وبأسعار عالية للغاية. كما تبين أن عمليتي البيع والشراء في هذه الحالة، لم تعد تسفر عن تحولات في هيكل ملكية الأرض

الطبية والعطرية، بجانب زراعة أجزاء بسيطة من ملكياتهم محاصيل تقليديه أو يؤجرونها للغير بنظام الإيجار السنوي النقدي، وأنهم يعتمدون في هذا النشاط على العمل المأجور الدائم والمؤقت بالنسبة للمنتمين إلى الشريحة البورجوازية الزراعية، والعمل المأجور المؤقت فقط بالنسبة للمنتمين للشريحة الوسطي الزراعية. بينما اتفق ٢ من المبحوثين ينتمون إلى الشريحة الوسطي الزراعية يشكلون ٤,٦ من العينة، على أنهم يزرعون الموالح في أجزاء من ملكياتهم ، والمحاصيل الحياتية في المساحات المتبقية من هذه الملكيات. كما اتفق هؤلاء المبحوثين على أنهم يزاولون النشاط الزراعي اعتماداً على العمل المأجور المؤقت، والعمل الزراعي الدائم في نطاق الوحدة المعيشية .

وفي الوقت الذي ذهب فيه ٢٦ من المبحوثين يشكلون ٦٠,٤% من إجمالي العينة، وينتمون إلى شريحة العمال الزراعيين في نطاق الاقتصاد الإعاشي، إلى أنهم يزرعون أراضيهم بالمحاصيل التقليدية مثل القمح والأذرة والخضروات، ويعتمدون في نشاطهم الزراعي بصفة أساسية على العمل الدائم في نطاق الوحدة المعيشية، والعمل المؤقت في نطاق الوحدة المعيشية، بجانب العمل المأجور في أوقات محدودة هي مواسم حصاد القمح تحديداً، ذهب ٩ من المبحوثين ممن ينتمون إلى نفس الشريحة، إلى أنهم يزرعون المحاصيل التقليدية الحياتية، بجانب زراعة المحاصيل الغير تقليدية بمساحات قزمية، من أجل زيادة دخلهم ولمواجهة متطلبات الحياة. كما اتفق هؤلاء المبحوثين على أنهم يعتمدون على العمل الزراعي الدائم في نطاق الوحدة المعيشية، والعمل أحيانا لدى الغير .

٤ – أشكال تداول الأرض الزراعية بالقرية:

كشفت ملاحظاتنا الميدانية ومعايشتنا لمجتمع القرية حول هذا الجانب من الظاهرة، عن أن تداول الأرض الزراعية بالقرية، يتم عن طريق، الميراث، والبيع والشراء، بالإضافة إلى علاقات الإيجار. ويعد الميراث الشكل الأساسي والدائم لنقل ملكية الأرض الزراعية في القرية، طالما أنه يستند إلى شرعية قانونية ملزمة . ومع ذلك فإن هذا الشكل من التداول، يلعب دوراً كبيراً في صياغة علاقة الفلاح بالأرض. فمن الأمور الشائعة في القرية أن الأراضي التي نقلت ملكيتها للفلاحين عن طريق الميراث، يكون ارتباط هؤلاء الفلاحين وتمسكهم بها أقوى بكثير عن الأراضي التي نقلت ملكيتها إليهم عن طريق الشراء. ولذلك فمن النادر في الآونة الأخيرة أن نجد مالكا لأراضي بالميراث يفرط فيها ببيعها إلا في نطاق العائلة أولاً، وإذا لم تتوفر الظروف لأن يكون البيع في نطاق العائلة، يكون البيع خارج نطاق العائلة. وينطبق ذلك على كبار الملاك ومتوسطي الملاك وصغار الملاك.

أما الطريق الثاني لتداول الأرض الزراعية بالقرية فهو البيع والشراء . وتشير معايشتنا لمجتمع القرية في هذا الصدد، إلى أنه على الرغم من أن بيع الأرض الزراعية وشرائها كسلعة، كان من الأمور المألوفة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وإن كان مقيداً بقيود اجتماعية وثقافية، إلا أنه في السنوات الأربع الأولى من القرن الحادي والعشرين لم يعد كذلك، حيث تكشف ملاحظاتنا لهذا الجانب عن أن بيع وشراء الأرض الزراعية، بات قاصراً على الأراضي المجاورة للكتلة السكنية للقرية ومن أجل البناء عليها وبأسعار عالية للغاية. كما تبين أن عمليتي البيع والشراء في هذه الحالة، لم تعد تسفر عن تحولات في هيكل ملكية الأرض

الزراعية بالقرية، وحيث أن الأراضي المباعة توزع على مشترين نصيب كل منهم يتراوح بين قيراط أو قيراطين، في حين أن عائدات البيع تستغل في أغراض منها شراء أرض جديدة ولكن في زمام قرى مجاورة نظراً لعدم توفر أراض معروضة للبيع بالقرية ٠ فكما تبين من ملاحظاتنا لواقع القرية في هذا الصدد، فإن عمليات بيع الأرض الزراعية بالقرية صارت نادرة للغاية٠ وقد جاءت هذه الحالة مصاحبة لمجموعة من الشروط الاجتماعية الاقتصادية من أهمها، الارتفاع المتنامي لسعر الأرض الزراعية بالقرية مع زيادة الطلب على شرائها من جانب العاملين بالخارج والمهاجرين إلى الدول الأوربية وأمريكا بصفة خاصة، والوعي بأهمية الأرض الزراعية وقيمتها كسلعة في ضوء انخفاض قيمة الجنيه المصري، وارتفاع أسعار الحاجات الحياتية في القرية، مما دعى الفلاحين إلى الاحتفاظ بها مهما كانت مساحتها بوصفها مصدراً أساسياً لإمداد الأسرة بأهم حاجاتها الأساسية وهي الطعام، فضلاً عن أن زيادة الطلب على شراء الأرض الزراعية بالقرية، في الآونة الأخيرة، قد خلق لدى الفلاحين مزيداً من الإحساس بقيمة الأرض، أفضى إلى الإبقاء عليها إلا في حالات الضرورة القصوى ٠

ويُعد إيجار الأرض الزراعية الطريق الثالث من طرق تداول الأرض الزراعية بالقرية ويعتبر التعقيد والتشابك من أبرز سمات الخريطة الزراعية فيما يتعلق بعلاقات الإيجار بقرية الدراسة، وتعد هذه العلاقات على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لعلاقة الفلاح بالأرض، فضلا عن كونها تكشف النقاب عن أنماط العلاقات الاجتماعية القائمة بين الفلاحين في القرية٠ والواقع أن الملاحظة الجديرة بالانتباه، في هذا الصدد هي التحول في شكل العلاقة الإيجارية التي كانت قائمة بين المالك والمستأجر قبل صدور القانون رقم ٩٦ لسنة١٩٩٢، والذي بموجبه تم تحرير الأرض الزراعية وتحرير الملكية الفردية٠ ولذلك نجد شبكة من العلاقات الإيجارية تقوم بالقرية بين المزارعين لحسابهم، والملاك، والمستأجرين بالنقد، والمؤجرين بالنقد، والملاك المشاركين بأرضهم أو على أرض غيرهم من الملاك ٠

ومما يؤكد صحة ما سبق، أن ٤٣ مبحوثاً يشكلون إجمالي عينة البحث، قد أكدوا على أنه لم تعد بالقرية أراضي زراعية معروضة للبيع وقد تباينت استجابات هؤلاء المبحوثين حول مبررات هذا الوضع، حيث تضمنت استجابات ١٧ مبحوثاً بنسبة ٤٠% من العينة، أن السبب الأساسي في عدم وجود أراضي زراعية للبيع في القرية، هو حاجة الناس إلى الأرض بوصفها مجال رئيسي لعمل الفلاح ، ولأنها هي المصدر المضمون الآن لوفاء الفلاح بحاجة أسرته من الطعام مهما كان إسهام الأرض في هذا الصدد٠ كما تضمنت استجابات ١٣ مبحوثاً بنسبة ٣٠% من العينة، أن توقف سوق الأرض الزراعية في الفترات الأخيرة، يعود إلى ضيق رقعة الأرض الزراعية بالقرية وتآكلها نتيجة البناء عليها، وإلى حاجة الفلاحين إلى زراعتها في ظل ارتفاع أسعار الغذاء، وإلى أنها ثروة مضمونه تزيد قيمتها باستمرار. بينما أضاف ١٣ مبحوثاً آخرين يشكلون ٣٠% من العينة إلى المبررات السابقة، أن زيادة الطلب على شراء الأرض الزراعية من جانب المسافرين للخارج وتنافسهم في شرائها وارتفاع سعرها، قدنبه الفلاحين إلى أهميتها مما جعلهم يحجمون عن بيعها ٠

وفيما يتصل بالعلاقات الإيجارية، فقد اتفق ٥ من المبحوثين يشكلون ١١,٦% من العينة (٣ مبحوثين يمثلون البورجوازية الزراعية بالقرية، ٢ من المبحوثين الذين يمثلون الشريحة الوسطى الزراعية بالقرية) إلى أنهم يؤجرون جزءً من أراضيهم مزروعة بالموالح، لمستأجرين

من الفلاحين بالقرية ممن تقل ملكياتهم عن فدان واحد، وذلك بنظام الإيجار السنوي، الذي يشمل فصلي الشتاء والصيف. كما ذهب ٢٣ مبحوثًا ممن يحوزون فدانين إلى أقل من ثلاثة أفدنة ويشكلون ٥٣,٤% من العينة، إلى أنهم أحيانًا ما يستقطعون من أرضهم مساحة معينة قد تصل إلى فدان أو كل المساحة التي يمتلكونها في أحيان أخرى، وذلك لتأجيرها بنظام المشاركة، لزراعة محاصيل غير تقليدية مثل محصول البصل. كما ذهب هؤلاء المبحوثين إلى أن الشريك الذي يختارونه في هذه الحالات، دائمًا ما يكون من خارج القرية ممن يستثمرون أموالهم في النشاط الزراعي. وحيث يجوب هؤلاء المستثمرين القرى المختلفة وقرية الدراسة، لتأجير أرض زراعية لهذا الغرض بنظام الإيجار السنوي أو المشاركة على زراعة محصول من المحاصيل غير التقليدية خلال فصل زراعي واحد، ويعرضون لهذا الغرض أسعار عالية في حالة الإيجار السنوي أو تحمل تكلفة الزراعة في الحالة الثانية، إضافة إلى خبراتهم المتميزة في هذا المجال والتي تضمن عائدًا كبيرًا من الزراعة يعود عليهم وعلى مالك الأرض بأرباح تزيد عن المألوف. هذا في الوقت الذي أكد فيه ٧ مبحوثين من صغار الملاك ويشكلون ١٦,٤% من العينة إلى أنهم غالبًا ما يستأجرون لمساحة فدان لزراعتها بجانب حيازتهم ، وقد ذهب هؤلاء المبحوثين إلى أنهم دائمًا ما يزرعون هذه الأرض خضروات أو محاصيل طبية حتى يتوفر لهم عائدًا ملائمًا من إيجارها. بينما أكد ٨ من المبحوثين (٥ من صغار الملاك ، ٣ من متوسطي الملاك) يشكلون ١٨,٦% من العينة على أنهم لا يميلون إلى تأجير أرضهم أو استئجار أراض الغير.

٥- الفنون الإنتاجية والثقافة الزراعية في القرية:

انعكست الأوضاع السائدة لعناصر وأبعاد علاقة الفلاح بالأرض في قرية الدراسة على الفنون الإنتاجية والثقافة الزراعية السائدة بها. وحيث اتضح من ملاحظاتنا الميدانية ولمعايشتنا لمجتمع القرية والبيانات المستمدة من مقابلاتنا الميدانية المتعمقة للمبحوثين، فوضى الفنون الإنتاجية المستخدمة في الزراعة، وتباين وتناقض في محتوى الثقافة الزراعية، يصاحبهما تحولات في طبيعة العلاقات الاجتماعية المتصلة بالنشاط الزراعي.ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

أ- الأدوات والآلات الزراعية :

يسود في قرية الدراسة تحول واضح في نوعية الأدوات والآلات الزراعية المستخدمة في الزراعة، فنتيجة لما توفره بنوك القرى من تسهيلات شكلية للاقتراض وتسويق الآلات الزراعية، انتشرت ملكية الأدوات والآلات الزراعية الحديثة؛ ممثلة في الجرارات الزراعية، وملحقاتها من أدوات الحرث والحصاد والدرس، وماكينات الري، وماكينات عزق الأرض وماكينات رش المحاصيل بالمبيدات الكيماوية. هذا في الوقت الذي لازالت فيه الأدوات الزراعية التقليدية قائمة في النشاط الزراعي بالقرية.

وتشير البيانات الواقعية المتصلة بذلك، إلى أن عدد الجرارات الزراعية بالقرية يصل إلى حوالي خمسين جرارًا يمتلكها أفراد ينتمون إلى الشريحتين البورجوازية الزراعية بالقرية، والشريحة الوسطى الزراعية، بالإضافة إلى أفراد ينتمون إلى الشريحة الوسطى غير الزراعية بالقرية وبغرض استغلالها في سوق العمل الزراعي. أما بالنسبة لماكينات الري، فقد تجاوز

عددها ٦٠٠ ماكينة، وتستخدم لدى كافة الشرائح الطبقية التي تنتمي إليها الفلاحين بالقرية، ولكن لأغراض متداخلة تنطوي على مضامين طبقية؛ فمثل هذه الماكينات تستخدم لدى أعضاء الشريحة البورجوازية الزراعية والشريحة الوسطي الزراعية بقصد قضاء أعمالهم الخاصة ودون تأجيرها للغير، أما بالنسبة لشريحة العمال الزراعيين في إطار الاقتصاد الإعاشي، فتستخدم في ري أراضيهم، بالإضافة إلى تأجيرها للغير ممن لا يمتلكون هذه الماكينات من نفس الشريحة بطبيعة الحال.

وفيما يتصل بماكينات عزق الأرض، فقد وصل عددها إلى حوالي ١٠٠ ماكينة تستخدم للعمل بأراض أعضاء الشريحة البورجوازية الزراعية، وأراض أعضاء الشريحة الوسطي الزراعية. أما بالنسبة للعمال الزراعيين في نطاق الاقتصاد الأعاشي، فتستخدم بغرض تأجيرها للغير. وكذلك الحال بالنسبة لآلات رش المحاصيل بالمبيدات الكيماوية، والتي لم يتمكن الباحث من تقدير عددها، إلا أن الملاحظ في هذا الأمر، هو أن ملكية هذه الآلات لم تقتصر على كبار الملاك ومتوسطي الملاك، بل تجاوزت ذلك إلى العمال الزراعيين في إطار الاقتصاد الأعاشي وبخاصة من أجل تأجيرها لصغار الملاك.

وعلى الرغم من انتشار ملكية واستخدام الآلات الحديثة في الزراعة، إلا أن ذلك لم يقضي على الأدوات التقليدية مثل الفأس بصفة خاصة، وأدوات الحصاد مثل "المنجل أو الشرشرة" والذي يستخدم لقطع سيقان القمح، والأرز. وكذلك "المنقرة" وهي عبارة عن فأس صغيرة تستخدم في النشاط الزراعي التقليدي. كما أن ذلك قد صاحبه استحداث وتطوير في الأدوات التقليدية المعروفة في الزراعة مثل استخدام ما يعرف بالطراد وهو عبارة عن محراث صغير يستخدم لتفتيح التربة ويستخدم بدلاً من الفأس في عملية عزق الأرض في صورتها التقليدية.

ب- الفنون الإنتاجية والثقافة الزراعية:

لقد انعكس ذلك التجاور في استخدامات الأدوات الزراعية التقليدية والآلات الزراعية الحديثة والتباين في مجالات استخدامها، على أوضاع فنون الزراعة في القرية؛ حيث تلاشت الفنون الزراعية التقليدية مثل فنون حرث الأرض بعمق كبير في التربة، كما كان الحال في حالة استخدام المحراث البلدي، وفنون عزق الأرض وتخليصها من الحشائش بواسطة الفأس، وعمليات نقاوة المحاصيل من الآفات الزراعية، فضلاً عن فنون الري للأرض، مقابل تعاظم ممارسات سريعة تجري من خلالها العمليات الزراعية بأبعادها المختلفة. وقد ترتب على هذه الظاهرة أمرين أساسيين، الأول هو تدني مستوى الفنون المستخدمة في الزراعة واتجاهها نحو الأسوأ، مما أفقد الفلاح في القرية المهارات التي اكتسبها خلال تعامله مع أرضه فيما مضى. أما الأمر الثاني، فهو حدوث تفسخ في العلاقات الاجتماعية في الزراعة، حيث اختفت بالقرية ظاهرة التعاون بين الفلاحين وبعضهم البعض في القرية في المواسم الزراعية، كما ضعفت عملية المشاركة التي كانت تجري في كافة مجالات النشاط الزراعي، كما اختفت مع ذلك ظاهرة المزاملة في العمل الزراعي وجميعها كانت مصاحبة للعمليات الزراعية التقليدية، والتي بفضلها كانت الفنون الإنتاجية للفلاح في القرية ترتقي نحو الأفضل من خلال عملية تبادل الخبرات الزراعية بين الفلاحين وبعضهم البعض، فضلاً عن وظيفتها الاجتماعية الإيجابية. التي تتمثل في تقليل تكلفة الزراعة وتدعيم الروح الجماعية. مقابل ذلك تم تكريس العادات الاجتماعية

السلبية في الزراعة مثل التراخي في آداء العمل، وضعف الدافعية لدى الفلاحين في ممارسة الأنشطة العملية تجاه الأرض. كما سادت القرية قيم الفردية والأنانية والتي دفعت الفلاحين إلى تبني أنماط من التصرفات السلبية تجاه بعضهم البعض وتجاه الأرض الزراعية.

ومما يؤكد صحة ذلك ، أنه من بين ٤٣ مبحوثاً ، اتفق ٣ من المبحوثين هم ممثلي الشريحة البورجوازية الزراعية ويشكلون ٧,٤% من عينة البحث، على أنهم يمتلكون جرارات زراعية، فضلاً عن ماكينات لعزق الأرض. وماكينات ري، وماكينات رش المحاصيل الزراعية. كما اتفق هؤلاء المبحوثين على أنهم يستخدمون هذه الأدوات في أراضيهم ولا يؤجرونها للغير.

بينما اتفق ٥ من المبحوثين من أعضاء الشريحة الوسطي الزراعية ويشكلون ١١,٦% على أنهم يمتلكون هذه الآلات ويستخدمونها لأنفسهم دون تأجيرها للغير، باستثناء الجرارات الزراعية التي يستخدمونها في أراضيهم ويؤجرونها للغير، ومن جهة أخرى ذهب ٢٥ مبحوثاً من العمال الزراعيين في إطار الاقتصاد الإعاشي ويشكلون ٥٨% من العينة، إلى أنهم يمتلكون ماكينات ري، وماكينات رش المحاصيل، وماكينات عزق الأرض. وأنهم يستخدمونها في أراضيهم، إلا أن استخدامها الأوسع لديهم هو تأجيرها للغير للحصول على عائد مادي من تأجيرها.

كما ذهب ١٠ مبحوثين من العمال الزراعيين الواقعين في إطار الاقتصاد الأعاشي، ويشكلون ٢٣% من العينة، إلى أنهم يعتمدون في نشاطهم الزراعي على استئجار بعض الآلات الحديثة مثل الجرارات الزراعية وماكينات الري، أما باقي الأنشطة التي يمارسونها في أراضيهم، فتقوم على استخدام الأدوات التقليدية مثل، استخدام الطراد، والنقاوة اليدوية لحشائش المحاصيل الزراعية.

نتائج البحث

كشف التحليل السابق عن ملاحظة أساسية حول علاقة الفلاحين بالأرض الزراعية في قرية الدراسة مؤادها، أن علاقة الفلاحين بالأرض تمثل وحدة كلية في حالة من التفاعل الدائم والتحول المستمر، وأن هذه العلاقة متعددة الأبعاد، فضلاً عن أنها تتميز بمجموعة من الملامح من أبرزها، التباين والتفاوت والتناقض، ومن ثم التشوه، سواء على مستوى هذه العلاقة بوصفها وحدة كلية شاملة، أو على مستوى كل بعد من أبعادها وعلاقته بغيره من الأبعاد الأخرى. وهو ما نورده في النتائج التالية:

١ – تتصف قيمة الأرض الزراعية لدى الفلاحين بقرية الدراسة، بالاتساق في مضمونها، والعمق من حيث موقعها بالعقل الجمعي القروي، إلا أنها في الوقت ذاته تتميز بالتحول من حيث المبررات التي من أجلها لا زالت الأرض تمثل قيمة عالية لدى الفلاحين، حيث تجاوزت هذه المبررات مجرد كون "الأرض كالعرض" إلى الوعي بقيمتها الاقتصادية الاجتماعية، في ضوء التحولات التي طرأت على النسق الاقتصادي بالتكوين الاجتماعي الاقتصادي المصري بصفة عامة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه "عاطف غيث" في دراسته لقرية مصرية، على الرغم من أن هذه الأخيرة قد أجريت منذ أكثر من أربعة عقود من الزمان، حينما أكد على أن الأرض لا تزال المثل الأعلى للملكية، وأن قيمة القروي ترتبط بها من حيث مركزه الاجتماعي والاقتصادي في القرية، وأن الفلاحين يفضلون الارتباط بها على أي نحو [٣٢] . كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه "محمود عودة" من نتائج حول الواقع الاجتماعي الاقتصادي في قرية من قرى محافظة المنوفية[٣٣]. مما يشير إلى ترسخ قيمة الأرض لدى الفلاحين المصريين.

٢ – يعد التناقض ملمحاً أساسياً في تصرفات الفلاحين تجاه الأرض الزراعية بالقرية، وموقف هؤلاء الفلاحين من هذه الأرض، مقارنة بتقييمهم لها؛ ففي حين تحتل الأرض الزراعية لدى الفلاحين قيمة عالية، جاءت تصرفاتهم متناقضة مع يعتقدونه حول قيمتها، حيث يمثل التباين والازدواجية ملمحان أساسيان في تصرفات الفلاحين تجاهها، وذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار أن هذه التصرفات جاءت – كما تبين فيما سبق – محملة بمضامين إيجابية وأخرى سلبية؛ مثل التمسك بالأرض مقابل محاولات هدرها والتعدي عليها بالتبوير والبناء. كما يمثل التفاوت خاصية مميزة لتصرفات الفلاحين تجاه الأرض، وذلك في ضوء اختلاف المضامين والأهداف التي تنطوي عليها مواقف الشرائح الطبقية المختلفة من الأرض. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات أخرى سابقة ؛ ففي دراسة ميدانية أجريت بأربع قرى مصرية بمحافظتي الدقهلية والمنيا، أظهر القرويين اتجاهات قوية معارضة ضد عمليات تجريف الأرض الزراعية، إلا أنهم – في المقابل- أظهروا اتجاهات متناقضة حول عمليات البناء على الأرض الزراعية[٣٤].

٣ – تباين أشكال الاستغلال الزراعي للأرض الزراعية في القرية، وقد ظهر ذلك في تجاور وتمفصل أكثر من شكل للاستغلال الزراعي للأرض الزراعية بالقرية، حيث النمط الرأسمالي، مقابل النمط الأعاشي التقليدي، بجانب تداخل الرأسمالي مع الأعاشي التقليدي. وقد ارتبط بذلك، تداخل الأشكال المختلفة للعمل، وتباين وتداخل طبيعة النشاط الزراعي

في القرية، مع فوضى التركيب المحصولي، وتعقد وتشابك أنماط العلاقات الإيجارية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة رائدة حول هذه الظاهرة، وأخرى حديثة [٣٥].

٤ – تعدد أشكال تداول الأرض الزراعية وتباينها، بجانب التحول الذي أصاب بعض هذه الأشكال والذي صاحبه استمرارية آليات معينة للتداول مثل الميراث، وتطور في أوضاع آليات أخرى مثل البيع والشراء بوصفهما عمليتين أصابهما الجمود النسبي في القرية، والإيجار الذي صار من الأشكال الشائعة بعد تحرير الأرض الزراعية، والذي اعتمد في أشكاله على الإيجار السنوي بالنقد بصفة محورية، والإيجار النصف سنوي لفصل زراعي بعينه، بجانب المشاركة. وفي الوقت ذاته تلاشى الرهن للأفراد بوصفه صورة من صور تداول الأرض في القرية، في مقابل سيادة الرهن للمؤسسات ممثلة في بنك القرية والذي يعد من عوامل إفقار الفلاحين، بعدما شهدت القرية آثاره السلبية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين نتيجة الاستدانة من بنك القرية، وتعرض البعض لفقد مساحات من أراضيهم نتيجة لذلك . وتشير الشواهد التاريخية المستمدة من الدراسات السابقة إلى استمرار فاعلية هذه الأشكال من تداول الأرض الزراعية [٣٦].

٥– تدني مستوى الفنون الإنتاجية ، وتفسخ الثقافة الزراعية السائدة في القرية، وقد تمثل ذلك في التحولات التي طرأت على طبيعة الأدوات الزراعية، والآلات الزراعية المستخدمة في الزراعة، والتنوع في أغراض استخدامها، والنتائج المرتبة عليها في عملية إعداد الأرض الزراعية والعمليات الزراعية الأخرى؛ وأيضًا تمثل ذلك في تحلل عادات اجتماعية إيجابية متصلة بالزراعة، واختفاء بعض القيم الاجتماعية الإيجابية المتصلة بها، مثل قيم المشاركة، التعاون، وإتقان العمل، والتأني في العمل وغير ذلك.

المراجع والهوامش

[1] - نظر في ذلك بيانات إحصائية وتحليلات مستفيضه في؛ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مستقبل القرية المصرية – هدر موارد الأرض والمياه : دراسة استطلاعية لأربع قرى مصرية بمحافظتي الدقهلية والمنيا ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ١٨٩ – ١٩٣ ، ص ص ١٧٥ – ١٨٣ .

([2]) Jeffreys, Helen & Munn Peter, "Tumby Bay-An Integrated Communuity Development Approach for Managing Change", http://Csu.edu.au/research/ crsr/rural.Soc.Htm,8-2002,pp.7-10. and see also; Lawrance, G8 share, P., "Rural Australia: Current problems and policy Directions" Regional Journal of Social Issues; Vol.3, No. 27, 1993, pp.3-9.

([3]) Jeffreys, Helen & Munn, peter, Op. Cit. P.10.

([4]) NGOS and Rural Development in Indonesia, http://edu.au/ research/rua/ soc/vol. 3nl,htm,8-2002;p.16.

([5]) See; Sumner C., "Reading Ideologies", The Academic Press, London, 1979, pp.60-61.

[6] عبد الباسط عبد المعطي (إشراف) ، مستقبل القرية المصرية : الأبعاد والتوجهات النظرية والمنهجية، المجلد الأول، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩١، ص ص ١٣٠- ١٣١ ؛ وانظر أيضاً؛ عدلي علي أبو طاحون ، علم الاجتماع الريفي ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٧، ص ص ٦٩ – ٨١ .

([7]) Wagner, Joseph "Sociological Factors influencing the Decisions of Iowa Farmers to Adopt need Social Conservation practices", Iowa state Univ.1997.

([8]) Dauglas B., Jackson & Smith; " Understanding The Micro Dynamics of farm Structural change" Rural Sociology, Vol. 64, No.1, 1999, pp.66-90.

[9] سافنياز فؤاد مصطفى ، البناء الاجتماعي والتكنولوجيا الملائمة في المجتمع المصري – دراسة ميدانية مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الأداب، جامعة المنيا، ١٩٩٧ .

[10] سونيا محيي الدين نصرت، دراسة تحليلية لبعض العوامل المرتبطة بالميكنة الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ، كلية الزراعة، قسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي ، ١٩٩٠ .

[11] نيللي نصيف فرج، نشر واستخدام الآلات الزراعية بين الزراع المصريين ، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة ، كلية الزراعة ، قسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي، ١٩٩٣ .

[12] عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مظاهر التغير الأسري في مواجهة الأمية – دراسة ميدانية للأسرة الريفية في محافظة قنا، مجلة كلية الأداب بقنا، جامعة أسيوط ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ١٩٩١ .

[13] آمال علي السيد ، المشاركة الشعبية في البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية في إحدى قرى البرنامج بمحافظة الدقهلية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الزراعة ، قسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي، شعبة الاجتماع الريفي ، ١٩٩٩م .

([14]) See; Karl Marx, " Peasantry as a class," In; Shanin Teodor (ed) "Peasants and peasantry Socioties," Ist Published, C. Nicholls & Camp. Ltd, Britain, 1971, pp.229-237, pp.11-12.

([15]) A

[16] انظر تحليلات مستفيضة في هذا الشأن في ؛ محمود عودة ، الفلاحون والدولة دراسة في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣، ص ص ٥٠- ٥١ .

([17]) See; Dunn, Tony; " Rapid Rural Appraisal: A description of the methodology and its application in teaching and Research at sturt University", http://Cus.edu.au/research/crsr/rural/htm,2002,p.30.

([18]) See; Gray, Ian; " The Changing Structure of Rural Communityes", http://csu-edu-au/research/crsr/rural.Soc/vol.4.htm,8-2002,pp.5-8.

[19] انظر في ذلك ؛

Gow, J., "Farm Structural Adjustment: An every Imperative a comment on Lawrance" Rural Society, Vol. 4, No.2, 1994, pp. 11-12.;Gray, Ian; " Politices in place: Social power